# مدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولى في زيادة حدة الفقر في مصر

The Contribution Extent of the International Monetary Fund policies in increasing poverty in Egypt

**دكتــور/ ماجد محمد يسرى الخربوطلـى**

**مدرس الإقتصاد**

**معهد مصر العالى للتجارة والحاسبات (المنصورة)**

عضو الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

## المستخلص

أن الإنسان هو صانع التنمية، وهو من يجنى ثمارها، وزيادة حدة الفقر تجعل المجتمع يفقد أهم مورد من موارده وهو المورد البشرى.

أن نموذج التنمية الإقتصادية المتبع فى مصر يفتقد إلى جوانب اجتماعية أساسية وبخاصة التوزيع العادل لعوائد التنمية، كما أن السياسات الاقتصادية التى انتهجتها الدولة وخاصة سياسات صندوق النقد الدولى قد ساهمت فى تردى الأوضاع الإقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة وساهمت فى زيادة مشكلة الفقر. لذلك وفى ضوء الأحداث الجارية وجب على صندوق النقد الدولى إعادة النظر فى استراتجياته وسياساته وبرامجه وأدواته لكى يطور من أداؤه ليتكيف مع متطلبات الدول النامية وتحقيق التنمية المنشودة.

## Abstract

Man is the maker of development, and the one who harvests its fruit. Poverty leads society to lose the most important resource, the human resource.

The model of economic development applied in Egypt lacks basic social aspects, particularly the fair distribution of the benefits of development. The economic policies pursued by the state, especially International Monetary Fund (IMF) policies have contributed to the

deterioration of economic situation, low standard of living and exacerbated the problem of poverty.

Therefore, in light of current events, the IMF has to reconsider its policies, strategies, programs and tools to improve its performance to adapt to the requirements of developing countries and to achieve the desired development.

## ١ – مقدمـة:

قضية الفقر كانت ومازالت من القضايا الهامة التى يهتم بها كل من الإقتصاديين والساسة ومتخذى القرار فى أي مجتمع، وقبل كل ذلك فقد أوصت جميع الأديان السماوية بالفقراء، وشرع الله سبحانه وتعالى الزكاة وهى ركن من أركان الإسلام فى طريق تحقيق العدالة الإجتماعية، والمساهمة فى تخفيض حدة الفقر.

وجاءت وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة تؤكد على أن خفض معدلات الفقر لابد أن تكون على قمة الأولويات فى برامج العديد من الدول وخاصة الدول النامية.

وتؤكد الدراسات والإحصائيات الخاصة بالفقر على مستوى العالم إلى بعض الحقائق، ومن أهمها زيادة حدة الفقر وبشكل أكثر فى الدول النامية او ما يطلق عليها دول الجنوب المتخلف عنها فى دول الشمال، وتركيز معظم الفقراء فى قارات اسيا وافريقا وامريكا اللاتينية وبخاصة فى القرى والمناطق الريفية على نحو أكثر من المناطق الحضرية أو المدن ولذا فقد أولت الأدبيات الإقتصادية إهتماماً بظاهرة الفقر وبخاصة الآثار الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

ومنذ الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى بدأ العديد من الدول النامية ومنها مصر، إنتهاج سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادى وكانت المنظمات الإقتصادية الدولية لها دوراً هاماً فى تشكيل تلك البرامج وخاصة سياسات صندوق النقد الدولى، والتى أفضت إلى سياسات نقدية ومالية وتجارية إنكماشية وخفض فى

الدعم الحكومى، وتحرير أسعار السلع والخدمات، وتحرير أسعار الصرف، وغير ذلك من إجراءات ادت إلى انكماش الطلب الكلى.

وعلى الرغم من أن تلك السياسات قد يكون لها جدوى لتصحيح الإختلالات الهيكلية، وازالة التشوهات، وتقديم نموذج تنمية إقتصادية جيد فى الأجل الطويل، إلا أن هذه السياسات قد ساهمت فى تردى الأوضاع الإقتصادية وإنخفاض مستوى معيشة المواطنين وزيادة حدة الفقر فى الأجل القصير، وأتضح أن نموذج التنمية الإقتصادية المتبع يفتقر إلى جوانب إجتماعية أساسية حيث أرتفعت نسبة الفقراء فى مصر من ١٦,٧% عام ٢٠٠٠، إلى ١٩,٦% عام ٢٠٠٥، إلى ٢١,٦% فى عام ٢٠٠٩، إلى ٢٥,٢ عام ٢٠١١، وكان ملف الفقر من أحد الأسباب فى إندلاع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، وكان العيش هو أول شعار ومطلب للثورة قبل الحريات والعدالة الإجتماعية.

وأصبح من الواضح أن سياسات صندوق النقد الدولى وكذا السياسات الإقتصادية العامة للدولة المصرية وثيقة الصلة بالفقر، لم تنجح فى توفير مظلة أمان اجتماعى من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تهتم بقضية توزيع عوائد التنمية بشكل عادل.

## ٢- فروض الدراسة:

(أ) سياسات صندوق النقد الدولى لم تهتم بقضية العدالة الإجتماعية بل ساهم برنامج الإصلاح الإقتصادى المقدم من صندوق النقد الدولى فى زيادة معدلات الفقر فى مصر.

(ب) لم تنجح برامج إستهداف الفقراء التى إنتهجتها الحكومة المصرية فى الحد من زيادة الفقر فى إطار سياسات الإصلاح الإقتصادى وبرنامج صندوق النقد الدولى.

## ٣- هدف الدراسة:

(أ) تحليل سياسات صندوق النقد الدولى، وبرامجه، وأدواته النقدية والمالية وسياساته فى الإقراض.

(ب) التعرف على مفاهيم الفقر المتعددة، ومؤشراته، والجوانب المختلفة لظاهرة الفقر وتطور الظاهرة فى مصر

(ج) بيان إنعكاسات سياسات صندوق النقد الدولى على الفقر فى مصر.

## ٤- مشكلة الدراسة:

(أ) تمثل الإشكالية الأساسية للدراسة أن نموذج التنمية الإقتصادية المتبع يفتقر إلى جوانب إجتماعية أساسية، وبخاصة التوزيع العادل لعوائد التنمية.

(ب) أن مظلة الأمان الاجتماعى لتخفيض حدة الأثار السلبية لتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى والتكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى لم تنجح فى السيطرة على زيادة معدلات الفقر.

## ٥- أهمية الدراسة:

أن الإنسان هو صانع التنمية، وهو من يجنى ثمارها، وزيادة حدة الفقر تجعل المجتمع يفقد أهم مورد من موارده فى صناعة التنمية وهو المورد البشري الذى يتأكل يوماً بعد يوم بفعل الفقر، ومن ناحية أخرى فإن الفقر فى حقيقة الأمر هو الوجه الآخر لصور التمايز الإجتماعى واللأمساواة وإنعدام العدالة فى توزيع ثمار التنمية الإقتصادية مما يهدد السلم والأمن الاجتماعى.

## ٦- الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

- **الحدود المكانية:**

ينصب اهتمام الدراسة على تأثير تطبيق سياسات صندوق النقد الدولى على تطور ظاهرة الفقر فى جميع أقاليم جمهورية مصر العربية.

- **الحدود الزمنية:**

تمتد الحدود الزمنية للدراسة خلال الفترة من ١٩٩١ . ٢٠١٣ ويرجع اختيار هذه الفترة إلى أن مصر بدأت انتهاج سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادى وتبنى سياسات صندوق النقد الدولى والتى أفضت إلى سياسات نقدية ومالية وتجارية إنكماشية لتصحيح الاختلالات الهيكلية وزيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

## ٧- منهج الدراسة:

تم الأعتماد على أكثر من منهج فى محاولة لتحقيق هدف البحث، سواء المسح الأدبى لعرض المفاهيم، أو المنهج التحليلى من خلال تحليل البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة التى ترتبط بإشكالية البحث، ثم المنهج الإستقرائى إعتماداً على البيانات المتاحة من التقارير المحلية الرسمية والتقارير الدولية والمراجع العربية والأجنبية، وكذلك المنهج الاستنباطى لتحديد أبعاد ظاهرة الفقر فى مصر ومدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولى فى زيادة حدتها.

## ٨- خطة الدراسة:

تشمل خطة الدراسة على المباحث التالية:

**(أ) المبحث الاول: تحليل سياسات صندوق النقد الدولى.**

**(ب) المبحث الثانى: مفاهيم ومقاييس ومؤشرات الفقر.**

**(ج) المبحث الثالث: حجم وتطور وتوزيع الفقر فى مصر.**

**(د) المبحث الرابع: تأثير سياسات صندوق النقد الدولى على الفقر فى مصر.**

**(هـ) الخاتمة والنتائج والتوصيات**

## المبحث الأول

## تحليل سياسات صندوق النقد الدولى

**١/١: لمحة عن صندوق النقد الدولى:**

تبلورت فكرة انشاء صندوق النقد الدولى أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة فى بريتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية بتاريخ يوليو ١٩٤٤، وكانت البلدان الأربعة والأربعين الممثلة فى ذلك المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الإقتصادى تتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التى ساهمت فى حدوث الكساد الكبير فى ثلاثينيات القرن الماضى.

صندوق النقد الدولى هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة التى تهدف إلى تعزيز الإستقرار المالى والتعاون فى المجال النقدى على مستوى العالم، كما يسعى لتيسيير التجارة الدولية، وزيادة معدلات توظيف العمالة، والنمو الإقتصادى القابل للإستمرار والصندوق مسؤول أمام بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلداً عضو.

يهدف الصندوق فى الأساس إلى ضمان إستقرار النظام النقدى الدولى، وقد تم تحيدث صلاحيات الصندوق فى عام ٢٠١٢ لتشمل كل سياسات الإقتصاد الكلى والقطاع المالى المؤثر على الإستقرار العالمى.

**٢/١ : الهيكل التنظيمى:**

على رأس الهيكل التنظيمى يأتى مجلس المحافظين الذى يتألف من محافظ ومحافظ مناوب من كل بلد عضو، وعادة ما يكونون محافظين للبنوك المركزية أو وزراء مالية، ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة سنوياً فى سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولى. أما عمل الصندوق اليومى يشرف عليه المجلس التنفيذى والمدير العام هو رئيس موظفى الصندوق ورئيس المجلس التنفيذى ويعاونه فى أداء مهمته أربعة نواب.

ويبت مجلس المحافظين فى قضايا السياسات الكبرى ويفوض المجلس التنفيذى فى إتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية وخلاف ما يحدث فى بعض المنظمات الدولية الأخرى التى تعمل على أساس تمتع كل دولة بصوت واحد فإن الصندوق يطبق نظام التصويت المرجح فكلما زادت حصة الدولة فى الصندوق كان عدد الأصوات اكبر[١].

**جدول رقم (١)**

**الدول الخمس التى تملك أكبر حقوق تصويت فى صندوق النقد الدولى**

| الدولة | عدد الأصوات | النسبة من مجموع الأصوات |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ٤٢١٩٦٤ | %١٦,٧ |
| اليابان | ١٥٧٠٢٥ | %٦,٢ |
| المانيا | ١٤٦٣٩٥ | %٥,٨ |
| فرنسا | ١٠٨١٢٥ | %٤,٣ |
| المملكة المتحدة | ١٠٨١٢٥ | %٤,٣ |

**Source: international monetary fund, annual report,2012**

ويتضح من الجدول السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر نسبة من الأصوات حيث تملك ١٦. ٧% من إجمالى عدد الأصوات، يليها اليابان بنسبة ٦,٢% ثم المانيا بنسبة ٥. ٢ ثم فرنسا والمملكة المتحدة بنسبة ٤,٣ % لكل منهما.

**٣/١: الأدوات المالية لصندوق النقد الدولى:**

يقدم الصندوق القروض بالعملات الأجنبية للدول التى تواجه مشكلات فى ميزان المدفوعات، وتهدف هذه القروض أيضاً إلى دعم السياسات والإصلاحات الهيكلية التى يمكن ان تحسن ميزان المدفوعات وآفاق النمو على نحو دائم، وأي دولة من الدول الأعضاء يمكنها أن تلجأ إلى الصندوق للحصول عل التمويل اللازم

**([1]) source: International monetary fund: annual report, 2012.**

لأغراض ميزان المدفوعات، وعندما تتوجه إحدى الدول إلى الصندوق لطلب التمويل تكون الدولة فى تلك الحالة إما فى ازمة اقتصادية فعلية، أو على وشك الوقوع فيها، ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات الدولة المعنية فيما يتعلق بالسياسات الإقتصادية، ولكى يقدم الصندوق التمويل المطلوب للدولة لابد من أن يتوصل إلى إتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة تتصل بسلامة المركز الخارجى والإستقرار المالى والنقدى والنمو القابل للإستمرار، ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج فى خطاب نوايا توجهه الحكومة إلى مدير عام الصندوق ، وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراء الصندوق فى صياغة البرنامج، ويجرى تقييم كل برنامج بمرونة بحيث يمكن اعادة النظر فى البرنامج أثناء تنفيذه وإدخال التعديلات عليه إذا تغيرت الظروف.

**٤/١ خصائص الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولى:**

صندوق النقد الدولى ليس وكالة للمعونة، أو بنكاً للتنمية فهو يقدم القروض لمساعدة الدول الأعضاء فى علاج مشاكل ميزان المدفوعات[٢]، وإستعادة النمو الإقتصادى القابل للإستمرار،و يتم ايداع النقد الاجنبى المقدم من الصندوق لدى البنك المركزى فى الدولة لدعم الاحتياطيات الدولية، وبالتالى اعطاء دعم عام لميزان المدفوعات وقروض الصندوق مشروطة بالسياسات التى تعمل على تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات، لذلك يتأكد الصندوق من قدرة الدولة على تعزيز الإقتصاد وسداد مبلغ القرض، لذلك لابد أن توافق الدولة المقترضة من الصندوق على إجراءات السياسة الإقتصادية اللازمة ويقوم الصندوق بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذ الدولة للسياسة الإقتصادية اللازمة، قروض الصندوق متفاوتة فيمكن أن تصرف القروض على فترات قد تصل إلى ٦ شهور أو قد تطول لتصل

(٢) د. محمود غراب، دور سياسات صندوق النقد الدولى فى إشعال الثورات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١١، يوليو ٢٠١٣، القاهرة.

إلى ٤ سنوات، وتتراوح فترة السداد بين ٣,٢٥ إلى ٥ سنوات للقروض قصيرة الأجل، أو قد تتراوح بين ٤,٥ إلى ١٠ سنوات للتمويل متوسط الاجل، ويتوقع الصندوق من المقترضين اعطاء اولية لسداد قروضه، فالدولة المقترضة يجب أن تسدد قروض الصندوق فى الموعد المحدد حتى تتوافر الأموال لإقراض دولاً أخرى تحتاج إلى تمويل لأغراض ميزان المدفوعات، ويطبق الصندوق اجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات، والأهم من ذلك هو الوزن الذى يعطيه المجتمع الدولى لوضع الصندوق كدائن ممتاز، فهو يضمن أن يكون الصندوق من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم، وتعد الموافقة على منح القرض إشارة إلى سير السياسات الإقتصادية على المسار الصحيح، ولذلك يكون التمويل الذى يقدمه الصندوق حافزاً مهما لجذب مزيداً من التمويل(٣).

**٥/١ صندوق النقد الدولى وسياسات ومحاور التثبيت:**

يرى صندوق النقد الدولى أن السبب الأساسى فى حدوث خلل فى ميزان المدفوعات . الذى يؤدى بدوره إلى زيادة المديونية الخارجية . هو الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك المحلى وأيضاً الزيادة فى الإستثمار المحلى، مما يعنى وجود فائض فى الطلب بشقيه الإستهلاكى والإستثمارى، وعندما تقوم الدولة بالإقتراض لتمويل الزيادة فى الاستهلاك، فأن الدولة لن تستطيع خدمة اعباء الديون الخارجية، وأن الإقتراض الخارجى إذا استخدم فى عمليات تمويل الاستثمار فأن الدولة تستطيع أن تقوم بخدمة الدين الخارجى بشرط أن تكون الإيرادات الحدية للإستثمار تفوق تكاليفه الحدية، لذلك لكى تتخلص الدولة من مشاكل الديون الخارجية يجب أن يكون عجز ميزان المدفوعات متناسباً مع نمط الطلب الإستهلاكى والإستثمارى، وأن يكون هناك تناسباً أيضاً مع طاقة الدولة على خدمة الديون الخارجية لذلك يرى الصندوق أن جوهر

(٣) Driskool, David, what is IMF? External reation administration, IMF, Washington, D.C.,2003, p. 274.

برامج التثبيت هو تقليص الطلب الكلى المحلى مما يؤدى إلى تقليل العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات، مما يؤدى إلى زيادة قدرة الدولة المدينة على خدمة ديونها، إلى أن تصل إلى وضع يمكن عنده تغطية العجز المتبقى فى الحساب الجارى بتدفقات رأسمالية مستمرة تمثل تحويلات رأسمالية من الخارج، ومما هو جدير بالذكر أن ما يدفع الدول المدينة للجوء إلى الصندوق وعقد برامج للتثبيت معه هو أن هذه الدول النامية عادة ما تكون فى موقف إقتصادى حرج، ومن أهم مظاهر هذا الموقف الإقتصادى الحرج هو عدم إمكانية الدولة المدينة الموائمة بين الإستمرار فى سداد ديونها الخارجية، وبين الإستمرار فى الحصول على وارداتها من السلع الأساسية وهو الأمر الذى يترتب عليه وجود ازمة كبيرة فى النقد الأجنبى وإحتياج الدولة للمزيد من القروض الخارجية فى الوقت الذى تكون فيه أهلية وقدرة الدولة على الإقتراض من أسواق رأس المال العالمية قد أنهارت، وإستمرار هذا الوضع الإقتصادى الحرج للدولة المدينة يهدد بتناقص عرض السلع والخدمات الضرورية وإرتفاع أسعارها، أو تعطيل جانب كبير من الطاقات الإنتاجية المحلية أو زيادة معدلات البطالة، وعدم تنفيذ برامج الإستثمار، وتدهور معدلات النمو الإقتصادى فى الدولة [٤].

**١/٥/١ محاور برامج التثبيت:**

يمكن القول بصفة عامة أن برامج التثبيت التى يعقدها صندوق النقد الدولى مع الدول النامية تنطوى على محاور رئيسية تتمثل فيما يلى:

**١/١/٥/١ جانب إدارة الطلب الكلى:**

يشمل هذا الجانب من برامج الصندوق إدارة الطلب الكلى بشكل يضمن أن يكون مستوى وتوزيع الطلب الكلى متوافقان مع الأهداف العامة للدولة، بحيث تؤدى هذه الإجراءات إلى مكافحة التضخم والحد من العجز فى ميزان المدفوعات، ومن

(4) Adjustment programs in Africa, IMF, Washington April,1985,p4.

أهم الإجراءات التى يطالب بها الصندوق ضرورة الحد من عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق زيادة الضرائب والغاء الدعم، وزيادة أسعار البيع لمنتجات شركات القطاع العام والخدمات الحكومية، ورفع أسعار الطاقة، كل ذلك بهدف تحقيق التوازن الداخلى وهذا التوازن الداخلى شرطا لتحقيق التوازن الخارجى فى ميزان المدفوعات[٥]، ولكن بشرط اتباع السياسات التى من اهم عناصرها ضرورة التقيد بحد أقصى أو وضع سقوف لحجم الائتمان الكلى الممنوح للحكومة والقطاع العام وكذلك العمل على تقييد الطلب الكلى من خلال رفع أسعار الفائدة[٦].

**٢/١/٥/١ : جانب العرض الكلى:**

يتمثل الجانب الثانى الخاص بزيادة العرض على الإجراءات والسياسات التى يرى الصندوق ان من شانها التأثير فى توزيع وتخصيص الموارد بحيث ينتج عن ذلك إرتفاع فى معدل النمو الإقتصادى، وفى حجم السلع المتاحة للتصدير، او المنتجة كبديل للواردات، وأهم ما يرد فى برامج الصندوق فى هذا الشان الأسعار المحلية، حيث علق الصندوق أهمية كبيرة على تشوهات أسعار السلع والخدمات المحلية فى الدول النامية، بمعنى أن هذه الأسعار لا تعكس التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج المستخدمة فى انتاجها، وهذه التشوهات التى تحدث بسبب التدخل المالى المباشر للدولة، وذلك فى شكل المحافظة على المشروعات العامة الخاسرة أو دعم المنتجات ويرى الصندوق ضرورة تغيير سياسات الأسعار، ومحاولة الإقتراب من النظام غير المقيد لقوى العرض والطلب، ويرى الصندوق أيضاً ضرورة رفع أسعار الطاقة المحلية وزيادتها إلى مستواها العالمى وذلك لترشيد استخدام موارد الطاقة.

---

(٥) رمزى، زكى، فكر الأزمة، ١٩٨٧، ٤٩

(٦) التكييف والنمو ودور الصندوق، مجلد ٢٣ ، رقم ١، عدد مارس، ١٩٨٦، ٥

**٢/٥/١: سياسات برامج التثبيت:**

**١/٢/٥/١ سياسات الموازنة العامة للدولة:**

يرجع الإطار الفكرى لصندوق النقد الدولى فى علاج عجز الموازنة العامة للدولة فى الدول النامية إلى المدرسة النقدية[٧] حيث يرى أنصار المدرسة النقدية أن عجز الموازنة العامة للدولة نشأ بسبب النمو المتزايد فى النفقات العامة، ويرى الصندوق أيضاً أن هناك علاقة وثيقة بين القضاء على عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات، وبين القضاء على عجز الموازنة العامة للدولة. ويرى الصندوق أن هناك فجوة قائمة بين استثمارات ومدخرات القطاع الحكومى وايضاً هناك فجوة بين استثمارات ومدخرات القطاع الخاص وهذه الفجوات تعكس لنا حالة العجز فى الموازنة العامة للدولة، ويرى الصندوق أن الدولة يمكنها أن تقلل من فجوة الموارد من خلال ما يلى:

- تعديل النظام الضريبى مما يؤدى إلى تشجيع الحافز على الاستثمار.
- تقديم تيسيرات جمركية على الواردات الإستثمارية حتى يمكن تخفيض تكاليف الإستثمار.
- زيادة سعر الفائدة على الودائع الإدخارية مما يؤدى إلى تشجيع القطاع العائلى على الإدخار.
- إلغاء التدخل الحكومى فى مجال تسعير المنتجات وترك آليات السوق لتقوم بتلك المهمة.

(٧) ترى المدرسة النقدية أن زيادة تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية هو الذى تسبب فى ظهور المشكلات الإقتصادية مثل زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة والبطالة وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات... الخ، لذلك يرى أنصار المدرسة النقدية أن الدور المتزايد للدولة فى الحياة الإقتصادية قد أثر تأثيراً سلبيا على قوى السوق، ويعتقد انصار المدرسة النقدية أن القطاع الخا  افضل من القطاع الحكومى فى مجال توزيع وتخصيص الموارد وتحقيق الكفاءة والأوضاع المثلى.

ولعلاج عجز الموازنة يرى الصندوق أنه لابد من الحد من الأنفاق العام، وفى نفس الوقت زيادة موارد الدولة، ويرى الصندوق أنه يمكن للدولة أن تقلل من العجز فى الموازنة العامة من خلال ما يلى:

- التخلص من الدعم الإقتصادى الذى تتحمله الموازنة العامة للدولة بسبب وجود وحدات إنتاجية بالقطاع العام تحقق خسائر، ويكون ذلك من خلال تصفية الوحدات الخاسرة أو بيعها للقطاع الخاص أو إدارتها وفقاً لأسس إقتصادية وتجارية لكى تحقق ربحية.
- تخفيض الإعانات ذات الطابع الاجتماعى وخاصة دعم أسعار السلع الضرورية والتموينية.
- تغيير الدولة من سياساتها تجاه قضية التوظف وذلك من خلال رفع يدها تدريجيا عن الإلتزام بتعيين الخريجين حتى يمكن أن يعود سوق العمل لقوى العرض والطلب.
- تخفيض الأجور، ووضع حد أقصى لها، والتخلص من العمالة الزائدة وإعادة النظر فى قضية الضمان الإجتماعى ورواتب التقاعد.
- رفع أسعار الضرائب غير المباشرة والعمل على إدخال ضريبة المبيعات فى النظام الضريبى والتى تم تحديثها إلى ضريبة القيمة المضافة.
- أن تكف الدولة عن الدخول فى المجالات الإستثمارية التى يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها، وأن ينحصر دور الإستثمار العام فى مجالات البنية الأساسية.
- زيادة أسعار مواد الطاقة وبخاصة التى تستخدم فى أغراض الإستهلاك العائلى لتقترب من الأسعار العالمية، وكذلك زيادة اسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والتعليم.

- وضع حدود عليا للائتمان المصرفى المسموح به للحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج.

وعلى الرغم من أن هذه السياسات تعمل على تحجيم النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة إلا أن الصندوق يرى أن ما يتبقى من عجز فى الموازنة العامة بعد تطبيق تلك السياسات يجب أن يمول بموارد حقيقية، أي يجب أن تبتعد الدولة عن طبع البنكنوت أو الإقتراض من الجهازالمصرفى، وأن تمول الدولة هذا العجز من خلال السوق النقدى وسوق المال بأوعيته الادخارية المختلفة للإقراض[٨] وأن يكون شأن الدولة فى ذلك شأن القطاع الخاص ويفضل الصندوق أن تقوم الدولة بإصدار اذون خزانة عامة تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر او ستة أشهر من تاريخ إصدارها.

**٢/٢/٥/١ سياسات ميزان المدفوعات:**

تهدف سياسات التثبيت فى واقع الأمر إلى تحقيق الإستقرار فى اسعار الصرف بشكل يسمح بالتحرك فى أسعار الصرف إذا اقتضت الضرورة ذلك، لذلك نرى أن السياسة التى يسير عليها الصندوق فى تنظيم سعر الصرف هى ضمأن عدم التضحية بالتوازن الإقتصادى الداخلى للدولة فى سبيل تحقيق التوازن الخارجى، والتوفيق بين التوازن الإقتصادى الداخلى والخارجى قدر المستطاع، ويقوم الصندوق بدراسة هذا الخلل وما إذا كأن مؤقتا أم دائما، فإذا كان الخلل فى ميزان المدفوعات خلل مؤقت فينصح الصندوق الدولة بالعدول عن تخفيض سعر عملتها ويقدم النقد الأجنبى اللازم لسد العجز حتى تتمكن الدولة من التغلب على ذلك الخلل، حتى تتمكن الدولة من زيادة صادراتها، ولكن إذا كان الخلل فى ميزان المدفوعات خللاً جوهرياً يجعل الدولة عاجزة عن التصدير، فأن الصندوق ينصح فى تلك الحالة بتخفيض سعر صرف العملة، ويحدد الصندوق أيضاً نسبة ذلك التخفيض بعد

(٨) النجار، سعيد: الخطأ والصواب فى سياسات أذون الخزانة، كتاب الأهرام الاقتصادى، إبريل ١٩٩٢، ص٨.

دراسات وتبادل الرأي بين الصندوق والدولة المعنية ورؤية الصندوق أن تخفيض سعر صرف العملة يؤدى إلى زيادة الصادرات ونقص الواردات مما يؤدى إلى زيادة النقد الاجنبى مما يؤدى بدوره إلى إتجاه الموارد للإستثمار فى قطاع التصدير وإنتعاش الإستثمارات الأجنبية لذلك يسمح الصندوق بالتغيير فى أسعار الصرف طالما أن يؤدى إلى تنشيط التجارة الدولية وينصح الصندوق أن تتم كل إجراءات سعر الصرف فى إطار من تحرير التجارة الدولية، والغاء القيود الكمية والنوعية على التجارة الخارجية، وأيضاً يطالب الصندوق بالغاء الرقابة على الصرف الاجنبى، والسماح بدخول وخروج النقد الاجنبى وبتشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة.

ويرى الصندوق أيضاً أنه يجب على الدولة العمل على تحويل هيكل الأنتاج القومى نحو التصدير، ذلك أن تنمية قطاع الصادرات يضمن من خلال ما يدره من نقد أجنبى إستمرار قدرة الدولة على تسديد ديونها.

**٣/٢/٥/١: السياسات النقدية:**

يرى صندوق النقد الدولى أن السبب الرئيسى لحدوث فائض فى الطلب هو الإفراط فى السيولة المحلية لذلك تتضمن برامج التثبيت سياسة نقدية صارمة من خلال ما يلى:

- التحفظ فى عملية الإصدار النقدى حيث يرى الصندوق أن الإصدار النقدى هو السبب الأساسى فى الضغوط التضخمية فى الدول النامية، ويرى الصندوق أن الإصلاح الإقتصادى غير ممكن فى ظل التضخم لذلك كانت نقطة البداية فى برامج التثبيت للصندوق، وهو احتواء التضخم.
- زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة حيث يؤدى ذلك إلى زيادة الإدخار المحلى وفى نفس الوقت ترشيد استخدام رأس المال ومن ثم ترشيد الإستثمار.
- وضع سقوف للائتمان المصرفى لا يجوز تعديلها خلال فترة البرنامج، وخاصة الائتمأن المسموح به للحكومة القطاع العام خلال فترة البرنامج، حتى ولو أضر

ذلك بتمويل الخدمات العامة وبالإنتاج فى مشروعات القطاع العام، وإلى وجود طاقات عاطلة والهدف من ذلك هو تحجيم الطلب فى الإقتصاد القومى.

- تنيمة أسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها لأن الصندوق يرى أن البورصة تعتبر من الأدوات الأساسية فى عملية التنمية(٩).
- ويرى الصندوق أيضاً أن الالتزام بمبادئ لجنة بازل بشأن المبادئ الأساسية لكفاءة الرقابة المصرفية تحقق الإستقرار المالى والسلامة والكفاءة المصرفية، وتجنب القطاع المصرفى العديد من المخاطر وتقليل المشاكل المصرفية مما ينعكس بشكل إيجابى على عجلة التنمية الإقتصادية(١٠).

(9) United nations development programs Asian committee, finance and Banking, UNDP, Newyork,1997, pp.110-112.

(١٠) وافق رئيس لجنة بازل على إلحاق وضم المبادئ الرئيسية لتنشر مع تقرير الصندوق عام ١٩٩٧ الذى تناول الاتجاه نحو إطار للاستقرار النقدى، وتناول التقرير أيضاً معاير الرقابة الدولية للأسواق الناشئة، وعرض وأهم مقررات لجنة بازل بشأن المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية، وذلك حتى تتمكن الدول التى تستخدم تلك المعايير من معرفة مدى كفاءة إطار البنية المالية والسلامة المصرفية.

## المبحث الثانى

## مفاهيم ومقاييس ومؤشرات الفقر

### ١/٢ مفاهيم الفقر:

تتعدد مفاهيم الفقر حيث عرفه البنك الدولى أنه "عدم تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة[١١]. أو هو حالة الحرمان المادى النابعة من إنخفاض إستهلاك الغذاء كمياً ونوعيا وتدنى كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية والإسكأن وحرمأن ملكية السلع المعمرة والأصول المادية، وفقد ضمأن مواجهة المرض والبطالة والإعاقة والكوارث والأزمات[١٢]، وفى تعريف آخر جاء فى تقرير التنمية البشرية، أن الفقر هو حرمأن البشر من الحياة الكريمة، فالفقر لا يعنى عدم توافر الضروريات اللازمة للوجود الفعلى فحسب، ولكنه يعنى أيضاً فقدأن الفرص فى أن يعيش الأنسأن حياة محتملة، فالفقر يمكن أن يحرم حياة المرء من المعرفة والاتصالات، كما يمكن أن يجرد هذه الحياة من الكرامة والثقة واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين، [١٣].

ويذكر برنامج الأمم المتحدة الأنمائى "أن الفقر لا يعنى مجرد نقص الدخل بل أنه يعنى قصور القدرة الأنسأنية وأن المفهوم الحديث للفقر والذى يركز على جانب ضعف القدرة الأنسأنية له ثلاثة أبعاد جوهرية هى التعليم والصحة والعمل".

ومن ابسط المفاهيم المعروفة للفقراء أنهم السكأن الذين يعيشون دون خط الفقر، أو هم السكأن الذين يعيشون فى مستوى ظروف معيشية دون ما هو متعارف عليه اجتماعيا فى مجتمع ما، بصفته الحد الأدنى للحياة اللائقة المقبولة إجتماعيا وأنسأنيا[١٤].

---

(١١) البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم " القاهرة، مؤسسة الاهرام، ١٩٩٠، ٤١

(١٢)البنك الدولى: "تقرير التنمية فى العالم " القاهرة، مؤسسة الاهرام، ٢٠١٠، ٢٠٨

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢، ١٥

(١٤) د/ كريمة كريم: "الفقر وتوزيع الدخل فى مصر"، منتدى العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٤.

**٢/٢ : مقاييس الفقر:**

حاول باحثوا البنك الدولى تقدير المدى الذى بلغه الفقر المدقع فى مختلف أنحاء العالم منذ عام ١٩٧٩، وبمنهجية أكثر منذ تقرير التنمية فى العالم عام ١٩٩٠ الذى قدر خط الفقر العالمى بدولار فى اليوم، وجاءت تعادلات القوة الشرائية لعام ٢٠١١ لتمثل وصفاً أكثر دقة للتكلفة الحقيقية للمعيشة فى مختلف البلدأن.

واستخدم خط الفقر البالغ دولارا واحدا في اليوم، والذي حددته دراسة لرافاليون وآخرين ١٩٩١ تعادلات القوة الشرائية لعام ١٩٨٥. وعندما نُشرت مجموعة جديدة من تعادلات القوة الشرائية عام ١٩٩٣، تغير الخط إلى ١,٠٨ دولار في اليوم. وتم تعديل تعادلات القوة الشرائية مرة أخرى عام ٢٠٠٥، وبناء عليه رفع خط الفقر إلى ١,٢٥ دولار في اليوم، وعدلت خطوط الفقر لكل بلد على حدة وللعالم إجمالا.

وقد نشر برنامج المقارنة الدولي مجموعة أخرى من تعادلات القوة الشرائية للأسعار التي جمعت عام ٢٠١١. ورغم وجود بعض الإختلافات بين الباحثين، فأن النظرة السائدة هي أن هذه التعادلات الجديدة للقوة الشرائية تمثل تحسنا عن المجموعة التي تم جمعها عام ٢٠٠٥، مما استوجب الحاجة إلى تعديل آخر لخط الفقر الذي وضعه البنك الدولي.

حيث كان الخط الذي قدر عند ١,٢٥ دولار في اليوم قد تحدد في الأصل باعتباره المتوسط البسيط لخطوط الفقر الوطنية في ١٥ بلدا شديد الفقر وتم أخذ هذه الخطوط نفسها بالضبط (والتي يُعبر عنها بالعملات المحلية وفقا لأسعار ٢٠٠٥)، ورفعها إلى مستويات ٢٠١١ باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الخاص بكل بلد.

وتم تحويلها إلى الدولار الأمريكي باستخدام تعادلات القوة الشرائية لعام ٢٠١١، والحصول على المتوسط البسيط (مثلما حدث من قبل.) وجاءت نتيجة هاتين

العمليتين البسيطتين للغاية ١,٨٨ دولار للشخص في اليوم، وهو ما تم تقريبه إلى ١,٩٠ دولار– وهذا هو خط الفقر العالمي الجديد للبنك الدولي. هناك بالطبع عدد من التفاصيل المنهجية: فهناك بعض البلدأن لديها أكثر من برنامج للمقارنة الدولية متاح لاستخدامها– فأيها ينبغي اختياره؟ ثمة اختلافات في تكاليف المعيشة داخل كل بلد – وهو ما لا ترصده المسوح التي تجريها برامج المقارنة الدولية بالكامل. فكيف ينبغي التعامل مع هذه الاختلافات؟

لقد كشفت مسوح الأسعار التي أجراها برنامج المقارنات العالمي عام ٢٠١١ أن مستويات الأسعار في البلدأن الفقيرة كانت أقل كثيرا – بالمقارنة بما كانت عليه في الولايات المتحدة – من تلك المستخدمة من أجل تعادلات القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥.

إن القوة الشرائية للدولار الأمريكي (في الولايات المتحدة) مقدرة بمعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١، هي أقل مقارنة بالقوة الشرائية لعملات أغلب البلدأن الفقيرة (داخل هذه البلدأن). وتعكس تعادلات القوة الشرائية الجديدة بشكل فعلي ضعف الدولار مقارنة بعملات أغلب البلدأن الفقيرة. وهذا هو السبب في أن خط الفقر الثابت بالأسعار الحقيقية في البلدأن الفقيرة هو أعلى الأن بالدولار الأمريكي. وفي عام ٢٠١١، كأن ١,٩٠ دولار يشتري تقريبا نفس السلع التي كأن يشتريها ١,٢٥ دولار عام ٢٠٠٥ في البلدأن الفقيرة، وهذا هو السبب في أن الفقر لم يتغير إلا قليلا. أن ارتفاع القيمة مقدرة بالدولار الأمريكي ليس سوى أنعكاس "لضعف" قيمة الدولار مقدرة بتعادلات القوة الشرائية.

**٣/٢: مؤشرات قياس الفقر:**

تتعدد مؤشرات قياس الفقر لتباين الأوضاع الإقتصادية للدول النامية والمتقدمة وهو ما يصعب معه وضع مؤشر محدد لقياسه، ويمكن إيجازها فيما يلى:

**١/٣/٢: مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى:**

يتم التوصل لهذا المؤشر بقسمة الناتج القومى الإجمالى على عدد سكأن الدولة،و يتم عمل مقارنات بين الدول النامية والمتقدمة وفق هذا المؤشر لتحديد مستوى معيشة الأفراد والفقر(١٥)، ولا يعد هذا المؤشر دال على حقيقة مشكلة الفقر خاصة وأن نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى لا يدل على عدالة توزيع هذا الناتج بين أفراد الدولة كما أنه لا يبين نمط توزيع الدخل القومى على الأفراد، وكما نعلم تباين أسعار السلع والخدمات بين الدول وتباين أسعار العملات المحلية الحقيقية.

ومن ثم يتضح عدم دقة هذا المؤشر (١٦).

**٢/٣/٢: مؤشر استهلاك الأسرة:**

يشير هذا المؤشر لمقدار دخل الاسرة المنفق على استهلاك السلع والخدمات حيث تكون العلاقة طردية بين الدخل والإستهلاك ويتسم هذا الإستهلاك بالنسبية حيث يختلف من دولة لأخرى، ويؤخذ على هذا المؤشر أنه قد تنخفض دخول الأفراد مع إرتفاع دخل الأسرة الإجمالى، كما يصعب إجراء مقارنات بين الدول حيث يعتمد دخل الأسرة على ما تملكه من عقارات واصول ومهارات وتعليم، وقد لا يترتب على زيادة دخل الأسرة عدالة توزيعه على الأفراد من ناحية وقد لا يزيد من مستويات استهلاكهم من السلع والخدمات نوعيا وكميا(١٧).

---

(15) The policy studies institute: "the definition and measurement of poverty" A seminar sponsored by, D.H.S.S" social security research, London,1992, pp,87-94

- Anand, S, reavallion, m: "Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services", the journal of economic perspectives, voi.7. No,1, 1993, pp.131-133.

(16) Todaro, M.P. "Economic development", 5th edition, Longman, New York, Lodon, 1994, p152.

(17) Datta, G,& Merman, J,, "Household income or household income percapita in welfare comparison" world bank, staff working paper No, 378, wahsington, D,C,1990, pp57-61.

**٣/٣/٢: مؤشر حجم الدخل الموجه لاستهلاك الغذاء:**

يقصد بهذا المؤشر حجم الدخل النقدى لدى الأفراد والموجه لاستهلاك الغذاء اللازم لبقائهم أحياء[١٨]، ويحسب الإستهلاك بناء على حساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة، ويؤخذ على هذا المعيار إغفاله الإنفاق الموجه للسكن والملابس والمواصلات فى ظل صعوبات تحديد تكاليفهم مقارنة بالغذاء، وأخيرا يساهم هذا المعيار فى تحديد حجم الأنفاق المحدد للمستوى للفئات الفقيرة الواقعة خلف خط الفقر[١٩].

**٤/٣/٢: مؤشر خط الفقر:**

تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر" وبحسب "خط الفقر" عادة على أساس مفهوم الدخل فى الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة أو على أساس الإنفاق الإستهلاكى" فى الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة ومهما يكن من أمر مفهوم مستوى المعيشة المستخدم، تبقى المسألة التطبيقية هى اختيار ملائم لخط الفقر.

وهناك نوعأن رئيسيأن من خطوط الفقر هما :

**خط الفقر المدقع** : ويعرف بأنه مستوى الدخل او الأنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التى تؤمن له السعرات الحرارية الازمة لممارسة نشاطاته الإعتيادية اليومية.

---

**([18]) Hageaars aldi: 'the finition and measurement of poyerty", in perspectives, new york, 1991, pp134-135.**

**([19])Micheal Lipton: "demography & poverty", working paper, No,623, 1983, pp.55-56.**

**خط الفقر المطلق:** ويعرف بأنه مستوى الدخل او الأنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية والحاجات غير الأساسية هى تلك التى تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات .

ويختلف خط الفقر النسبى عن خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة فى زمان ومكان معينين، وتجدر الإشارة إلى أن القياس المطلق او النسبى للفقر ومدى فائدة مفهوم الفقر المطلق أمران على غاية من الأهمية باعتبار ان ما يعد فقراً فى مجتمع ما وفى زمن ما قد لا يُعد فقراً فى مجتمع آخر، بمعنى أن طبيعة الفقر تتوقف على الزمن والمجتمع والمعتقدات السائدة وقت إجراء الدراسة، وبالتالى فقد يعد الفقر مفهوماً نسبيا وليس مطلقاً وتتعلق اكثر مقاييس الفقر انتشاراً باولئك الذين يعيشون فى فقر مطلق،و يتواجد هذا النوع عندما يتصف فرد أو أسرة بصفة أو أكثر تقع أسفل ما هو محدد لها من مستوى كخط الفقر ويكون هذا الخط ثابتاً بالوحدات الحقيقية عبر الزمن بحيث يمكن اعتبار الأفراد الواقعين أسفل هذا الخط فقراء، وبالتالى ولاغراض المقارنات الدولية أو حتى المقارنات بين المناطق المختلفة داخل نفس الدولة يتوجب عند قياس خط الفقر ان يراعى مقدار القوى الشرائية، وإختلاف المناطق فى مستويات الأسعار وفى مستويات الثروات المتاحة سواء الطبيعية أو البشرية بالإضافة إلى مدى توافر الخدمات العامة المقدمة مثل الخدمات الصحية والتعليمية وتوعيتها، وذلك بهدف تحديد خطوط فقر إقليمية تعكس الاختلافات فى الأسعار من منطقة لأخرى كما تعكس أيضاً معايير مختلفة مثل عمر أفراد الأسرة والنوع واقتصاديات الأسرة .... الخ.

وتختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة فى التقدير إلى نوعين (الأول: الطرق المباشرة، والثانى: الطرق الغير مباشرة).

وما يميز النوع الأول عن الثانى هو استخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكى لتقدير خط الفقر فى النوع الأول، أما النوع الثانى فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الإستهلاكى، وتمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لأن بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل.

**٥/٣/٢: مؤشر الحاجات الأساسية للأسرة:**

يهدف هذا المؤشر لتحقيق اشباع الأسر حيث يقدر نصيب الفرد من السعرات الحرارية بحوالى (٣٠٠٠) سعر حرارى من البروتينات والنشويات، وبالإضافة للمسكن والخدمات الصحية والتعليمية والمياه النقية والصرف الصحى والتأمين الصحى والاجتماعى وتقاس هذه الخدمات غالبا بعدد ونسبة المستفيدين منها ويغفل هذا المؤشر حجم الحاجات الأساسية المحققة للإشباع والتى تتباين من شخص لآخر كما يصعب تحديد القدر المناسب من الخدمات السابقة اللازمة لتحقيق هذا الإشباع[٢٠].

**٦/٣/٢ : مؤشر التنمية البشرية والإجتماعية:**

يركز هذا المؤشر على أهمية التنمية فى توفير الحياة الكريمة وإهتمامها بالفقراء وباقى افراد المجتمع، ويتألف هذا المؤشر من معدل العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل الوفاة دون سن الخامسة ومعدل الوفاة عموماً ومعدل الإصابة بالأمراض ومعدل الامية والمعرفة بالقراءة والكتابة والقيد فى المدراس والجامعات ومعدل الغذاء وسوء التغذية ومدى سيادة الديمقراطية وحقوق الأنسأن والحريات السياسية[٢١].

---

(20) streeten, p, & All: "First things firist meeting basic human needs in develbing countries" world bank oxford university press, 1981, pp. 82-89

(٢١) د/ فيليب عطية: أمراض الفقر، المشكلات الصحية فى العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت رقم ١٦١، مايو، ١٩٩٥، ٤٦-٥١.

## المبحث الثالث

## حجم وتطور وتوزيع الفقر فى مصر

**١/٣ مقدمة:**

يعد الفقر ظاهرة متشابكة الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وللتخفيف من حدة الفقر يستوجب تحقيق النمو الإقتصادى وتوزيع الدخل القومى بعدالة، إن التوزيع العادل لثمار النمو الإقتصادى لا يقل أهمية عن الرغبة والعمل لتحقيق معدلات نمو اقتصادى متزايدة [٢٢].

**٢/٣: خطوط ومقاييس الفقر فى مصر:**

يعبر عن خط الفقر برقم معين من عملة الدخل أو أنفاق الأسرة والذى يعد بمثابة الحد الأدنى لما يكون عليه دخل الأسرة أو إنفاقها الإستهلاكى الفعلى[٢٣].

ويواجه تحديد وصياغة خط الفقر صعوبة تتمثل فى هل سيتم تحديده وفق مؤشر الدخل أم الأنفاق[٢٤] وعند الاتفاق على المؤشر فكيف سيحدد رقم خط الفقر،و من جانبنا نفضل تحديد خط الفقر بدلالة الدخل بإعتباره الأساس الذى يحدد الأنفاق، ويعد اكثر شمولاً منه كما أن أنفاق قدر من المال خلال مدة معينة لا يعبر عن القدرة المالية والإقتصادية للأسرة والفرد، فقد ينبع هذا الإنفاق من مصادر غير دورية كالإقتراض والإعأنات وبيع الأصول، وقد لا يعبر الإنفاق عن الواقع فقد ينخفض بحصول الأسر على دعم السلع والخدمات ومن ثم فقد يكون الفرد أو الأسرة فقيرا لإنخفاض إنفاقه عن خط الفقر المعلن على الرغم من زيادة أنفاقه الحقيقى

---

(22) penate schadert: noverty in developing countries: its definition, extent and implications economics, vol, 49, 50 , 1994 ,p.p 1-5

Dobronogav, a and tarrukh, i: economic growth in Egypt: constraints and determinants" Washington, d.co world bank, MENA, working poper, 3068. 2005, pp.s-11

(٢٣) راجع فى ذلك البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم، الفقر، "الاهرام ، القاهرة، ١٩٩٠ ، ٤١-٤٣

(24)undp and Ilo: towards poverty eradication in the sudan, april, 1998, p. 5

الناجم عن حصوله على السلع المدعومة،و لكن تكمن ميزة دلالة الأنفاق كمؤشر لتحديد الفقر فى صدور بحوث ميزانيات الأسر بالعينة بأرقام الإنفاق وليس الدخل، وهو ما يفضى لتوافر بيأنات الأنفاق أكثر من الدخل[٢٥].

وتتعدد أساليب تحديد الرقم المستخدم لخط الفقر سواء استخدمنا دلالة الدخل او الأنفاق لتحديده، وقد حدد تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٠ خط الفقر باحتساب تكلفة كمية من السلع الغذائية الشائعة للاستهلاك فى الدولة . محل الدراسة . والتى تكفل توافر الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لمزاولة الأفراد نشاطهم اليومى العادى.

وتعد مسوح الدخل والإنفاق والإستهلاك للأسر المعيشية لأعوام ١٩٩٢/١٩٩١، ٩٦/٩٥ وحتى ٢٠١٣/٢٠١٢، والتى اجريت من الجهاز المركزى للتبعئة العامة والإحصاء أهم المصادر الرئيسية لبيانات قياس الفقر وفق مؤشرات الدخل والإستهلاك بجانب مسح ميزانية الأسرة عام ٩٢/٨١ وكذا الدراسات من خلال المعهد الدولى لبحوث سياسة الغذاء بالاشتراك مع وزارة التموين والتجارة ووزارة الزراعة وكذلك مسح الأسرة المعيشية المتكامل متضمنا استهلاكها عام ١٩٩٧ مصادر لبيانات قياس الفقر.

(25) راجع El – laithy (H) and All: "poverty alleviation and development, center for developing countries studies, faculty of economics, cairo university, 2000,p.12

### ٣/٣: توزيع وأنتشار الفقر فى مصر:

**جدول رقم (٢)**

**مقاييس الفقرو توزيعها على الاقاليم المصرية فى الفترة ١٩٩٦/٢٠٠٥**

| | ١٩٩٦ | | | ٢٠٠٠ | | | ٢٠٠٥ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأقاليم | Po | P1 | P2 | Po | P1 | P2 | Po | P1 | P2 |
| الأقاليم الحضرية | ١٣,١ | ٢,٦ | ٠,٨ | ٥,١ | ٠,٩ | ٠,٣ | ٥,٧ | ٠,٩ | ٠,٢ |
| حضر الوجه البحرى | ٨,٣ | ١,٣ | ٠,٣ | ٦,٣ | ٠,٩ | ٠,٢ | ٩ | ١,٤ | ٠,٣ |
| ريف الوجه البحرى | ٢١,٥ | ٣,٥ | ٠,٩ | ١١,٨ | ١,٦ | ٠,٣ | ١٦,٧ | ٢,٤ | ٠,٥ |
| حضر الوجه القبلى | ١٠,٨ | ١,٨ | ٠,٥ | ١٩,٣ | ٣,٩ | ١,٢ | ١٨,٦ | ٣,٨ | ١,٢ |
| ريف الوجه القبلى | ٢٩,٣ | ٥,٤ | ١,٥ | ٣٤,٢ | ٦,٦ | ١,٨ | ٣٩,١ | ٨,١ | ٢,٤ |
| اجمالى الجمهورية | ١٩,٤ | ٣,٤ | ٠,٩ | ١٦,٧ | ٣ | ٠,٨ | ١٩,٦ | ٣,٦ | ١ |

**المصدر:**

**source: world Bank–Arab Republic of Egypt, poverty assessment uptate, social and economic dvelopment Groub, MENA, report, No,.39885 Egypt, 2007, vol,1,p.4**

ويظهر من الجدول أن الفقر المطلق (po) [٢٦]. الفقراء تحت خط الفقر . زادت نسبتهم من ١٩,٤% إلى ١٩,٦% بين عامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠٥ على الرغم من أنخفاضها إلى ١٦,٧% فى عام ٢٠٠٠ وكانت أقل نسبة بحضر الوجه البحرى يليها الاقاليم الحضريةو كانت اعلاها نسبة فى ريف الوجه القبلى وهو ما يؤكد أن مشكلة الفقر بالوجه القبلى تمثل مشكلة كبيرة، أما بالنسبة لمؤشر فجوة الفقر P1 . أي مقدار الحد الأدنى من الأنفاق اللازم لنقل الفقراء من تحت خط الفقر إلى أعلاه . نلاحظ زيادته من ٣,٤%إلى ٣,٦ فى عامى ١٩٩٦، ٢٠٠٥ على الرغم من أنخفاضه إلى ٣% عام ٢٠٠٠ وأما مؤشر p2 حدة الفقر والذى يقيس تفاوت توزيع الفقراء تحت خط الفقر فكان ٠,٩% ، ٠,٨%، ١% فى ١٩٩٦، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ على التوالى.

---

**(٢٦) اشار تقرير البنك الدولى لعام ٢٠٠٧ ووزارة التنمية الاقتصادية أن نسبة (١٩,٦%) من السكان أي (١٣,٦) مليون فرد يعيشون فى فقر مطلق والذين لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية ، أما الفقراء المعتدلون الذين يحصلون بالكاد على الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية فنسبتهم (٢٦%) وهو ما يعنى أن نسبة الفقر فى مصر ٠٤٠%) والتى تساوى (٢٨) مليون فرد.**

## جدول رقم (٣)

معدلات وتوزيع الفقر حسب المناطق فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

| | المعدلات | | | التوزيع | | | توزيع عدد السكأن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفقر المدقع | الفقر | الفقر القريب | الفقر المدقع | الفقر | الفقر القريب | |
| المحافظات الحضرية | ١,١ | ٦,٠ | ١٠,٣ | ٢,٨ | ٤,٦ | ٩,١ | ١٧,٠ |
| حضر الوجه البحرى | ٠,٧ | ٦,٨ | ١٤,٢ | ١,٢ | ٣,٦ | ٨,٦ | ١١,٥ |
| ريف الوجه البحرى | ٢,٧ | ١٦,٦ | ٢١,٨ | ١٢,٥ | ٢٤,٠ | ٣٦,١ | ٣١,٨ |
| حضر الوجه القبلى | ٦,٨ | ٢١,٧ | ١٩,٧ | ١١,٦ | ١١,٣ | ١١,٨ | ١١,٥ |
| ريف الوجه القبلى | ١٨,١ | ٤٦,١ | ٢٣,٩ | ٧١,٥ | ٥٥,٨ | ٣٣,٢ | ٢٦,٦ |
| حضر الحدود | ١ | ٤,٥ | ١٠,٩ | ٠,١ | ٠,٢ | ٠,٦ | ١,٠ |
| ريف الحدود | ٤,٣ | ٢٠,٥ | ٢٤,٤ | ٠,٣ | ٠,٥ | ٠,٧ | ٠,٥ |
| اجمالى الجمهورية | ٦,٧ | ٢٢,٠ | ١٩,٢ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

Source: wold Bank– Arab Republic of Egypt poverty in Egypt 2008–2009, social and economic development Group, Middle east and north Africa, report no, 60249 Eg, 2011, p.5

ويشير الجدول رقم (٣) الخاص بمعدل الفقر فى مصر حسب المناطق خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على أن ١٩,٢ % من المصريين بالقرب من الفقراء وأن ٢٢% هم من الفقراء ويعأنى ٦,٧% من الفقر المدقع، فنجد أن حوالى ٤٦% من ريف الوجه القبلى هم من الفقراء أي ما يقرب من نصف ريف الوجه القبلى وحوالى ١٨% من ريف الوجه القبلى يعانون من الفقر المدقع وحوالى ٢٤% يعانون من الفقر القريب وبالتالى لا تزال مشكلة الوجه القبلى تحتل الصدارة فى مشكلة الفقر حيث ترتفع نسبة الفقر لتصل إلى ٧٢% فى الوقت الذى لم يتعدى نسبة مساهمة الوجه القبلى فى مواجهة السكان اكثر من ٢٧% تليها ريف الوجه البحرى والذى يمثل حوالى ٣٢ % من السكان وأيضاً يحظى بالمركز الثانى من حيث ارتفاع معدلات وتوزيع نسب الفقر المدقع أو الفقر أو الفقر القريب.

بمعنى أن المناطق الريفية بصفة عامة سواء الحضارية أو القبلية لديها أعلى معدل لأنتشار الفقر فى مصر.

**٣/٥: تطور الفقر فى مصر:**

يعتمد معظم الفقراء على العمل وهو الأصل الإنتاجى الوحيد الذى تمتلكه، وتشير الدراسات والإحصائيات إلى تعدد صور البطالة فى الإقتصاد المصرى بين سافرة بكافة صورها ومقنعة وأدى تبنى مصر لبرنامج الاصلاح الإقتصادى فى التسعينات إلى تزايد حدة البطالة نظراً لتراجع النمو الإقتصادى وبلغ معدل البطالة (٩,٦%) فى الفترة بين ١٩٩٠/ ١٩٩١ . ١٩٩٥ / ١٩٩٦ حيث عانى سوق العمل من الإختلالات بين جانبى العرض والطلب نظرً للسياسات الإنكماشية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى مما فاقم من مشكلة البطالة بالإضافة للتحيز لصالح رأس المال على العمل وذلك بتحول السياسة الاستثمارية.

**جدول (٤)**

**مؤشرات الفقر فى مصر قبل وبعد تطبيق برنامج الإصلا الإقتصادى**

| السنة | الفقر بناءاً على حد الفقر الاعلى | فجوة الفقر بناءاً على حد الفقر الأعلى | الفقر بناءاً على حد الفقر الادنى | فجوة الفقر بناءاً على حد الفقر الأدنى |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٢/١٩٨١ | %٣٣,٥ | %٦,٥ | %١٨,٢ | %٣,٥ |
| ١٩٩١/١٩٩٠ | %٣٩ | %١٠,٨ | %٢٠,٣ | %٤,٣ |
| ١٩٩٦/١٩٩٥ | %٤٥ | %١٢,٨ | %٢٢,٥ | % ٥,٠ |

**المصدر: أسعد، راجى، رشدى، ملك، الفقرو إستراتيجيات مواجهته فى مصر، جامعة القاهرة، مركز درسات وبحوث الدول النامية، سبتمبر، ١٩٩٩، ٩.**

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الفقراء سواء بناء على حد الفقر الأعلى أو حد الفقر الأدنى ارتفعت بعد تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى واتباع سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، كما حدثت ايضاً زيادة فى فجوة الفقر بناءاً على حد الفقر الأعلى أو حد الفقر الادنى بعد تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وإتباع سياسات صندوق النقد الدولى.

ورغم تحسن ظروف العمل فى مصر خلال الفترة ١٩٩٨– ١٩٩٩ إلا أن الفقر زاد حسب بحوث الدخل والأنفاق والإستهلاك ٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، ٢٠١٠/٢٠١١ فرغم أنخفاض معدل البطالة من ١١,٧% فى ١٩٩٨ إلى ٨,٣% فى ٢٠٠٦ وإرتفاع الاجور بنحو ٤% سنويا، ورغم اتساع شبكات الأمان الاجتماعى خاصة المعاشات الإجتماعية إلى أنها عأنت من سوء التوجه للفقراء والمحتاجين، ورغم كل ذلك زادت نسبة الفقر فى مصر من ١٦,٧% من السكان فى ١٩٩٨ إلى ١٩,٦% فى ٢٠٠٥ إلى ٢١,٦% فى ٢٠٠٩ (حسب تقرير التنمية البشرية فى ٢٠١٠) إلى ٢٥,٢% فى ٢٠١١/٢٠١٠

وبتحليل البيانات الخاصة ببحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٣ ، نجد من خلال جدول رقم (٥) وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو خلال الفترة من ٢٠٠٤–٢٠٠٥ حتى ٢٠١١/٢٠١٠ إلا ان نسبة الفقراء حسب مقياس الفقر القومى فى حالة ازدياد حيث ارتفعت النسبة من ١٦,٧% فى عام ٢٠٠٠ لتصل فى عام ٢٠١٣ إلى ٢٦,٣% أما نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع كانت ٢,٩% زادت حدتها لتصل فى ٢٠٠٩ إلى ٦,١% لتبدأ فى الإنخفاض خلال السنوات التالية لتسجل ٤,٤% خلال عام ٢٠١٣.

## جدول رقم (٥)

**تطور نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣**

| السنة | نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومى | نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع |
|---|---|---|
| ١٩٩/٢٠٠٠ | ١٦,٧ | ٢,٩ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ١٩,١ | ٣,١ |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٩ | ٢١,٦ | ٦,١ |
| ٢٠١٠/٢٠١١ | ٢٥,٢ | ٤,٨ |
| ٢٠١٢/٢٠١٣ | ٢٦,٣ | ٤,٤ |

المصدر: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخلو الإنفاق والاستهلاك (٢٠١٢/٢٠١٣) الموقع الرسمى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http//www.capmas.pov.eg.pape.e.pdf

وباستعراض الجدول رقم (٦) فنجد أن أعلى نسبة للفقراء مازالت فى ريف الوجه القبلى حيث بل وفى تزايد من ٤٣,٧% فى عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ لتصل إلى ٤٩,٤% فى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ فى حين بلغت ٥١,٥% عام ٢٠١٠/٢٠١١ أما فى حضر الوجه القبلى

لم يختلف كثيراً عن ريف الوجه القبلى ارتفعت النسبة من ٢١% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لتصل إلى ٢٧% فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بينما شهدت مناطق المحافظات الحضرية والوجه البحرى ارتفاعا فى مستويات الفقر ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٣/٢٠١٢ لتصل ١٦% تقريباً، بل أن ريف الحدود أيضاً شهد ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفعت نسبة الفقراء من ٢٣% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٤٦% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وبالطبع فإن عدم الاستقرار الامنى فى المناطق الحدودية بعد ثورة يناير ٢٠١١ قد أثر على معدلات النمو الاقتصادى والبطالة فى تلك الأماكن مما انعكس سلباً فى زيادة الفقر.

**جدول رقم (٦)**

**توزيع الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية خلال الفترة ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣**

| الاقاليم | ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٢٠١١/٢٠١٠ | ٢٠١٣/٢٠١٢ |
|---|---|---|---|
| المحافظات الحضرية | ٦,٩ % | ٩,٦ % | ١٥,٦ % |
| حضر الوجه البحرى | ٧,٣ % | ١٠,٣ % | ١١,٧ % |
| ريف الوجه البحرى | ١٦,٧ % | ١٧ % | ١٧,٤ % |
| حضر الوجه القبلى | ٢١,٣ % | ٢٩,٥ % | ٢٦,٧ % |
| ريف الوجه القبلى | ٤٣,٧ % | ٥١,٤ % | ٤٩,٤ % |
| حضر الحدد | ٤,٨ % | ٣,٦ % | ١١,٤ % |
| ريف الحدود | ٢٣,٢ % | ٣٣,٣ % | ٤٦,٦ % |
| اجمالى الجمهورية | ٢١,٦ % | ٢٥,٢ % | ٢٦,٣ % |

**المصدر: مؤشرات الفقر طبقاً لبيأنات بحث الدخل والأنفاق والاستهلاك ٢٠١٣/٢٠١٢ الموقع الرسمى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء** http://www.capmas.gov.eg/pepl/a.pdf

والخلاصة أنه لم تنجح برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى استهداف ظاهرة الفقر حيث ساهم ضعف الاداء الإقتصادى فى تدنى مستويات الدخول، وتصاعد نسبة التضخم من ٤% إلى ٤,٧% ثم ٠٧,٢ %٨,٦% خلال السنوات المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ٠٠٥/٢٠٠٤، ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧/٢٠٠٦ على التوالى وتزايدت نسبته لتصل فى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٢٠,٢% وهذا هو أعلى معدل له منذ اوائل التسعينات نظرا لتزايد أسعار السلع الغذائية عالميا وأنتقال اثر هذه الزيادة فى أسعار

السلع الاخرى، مما افضى لإنخفاض درجة الإكتفاء الذاتى منها وزيادة وارداتها[٢٧]، وعلى الرغم من تزايد النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج من ٤,٦% إلى ٦,٩% ثم ٧,١%، إلى ٧,٢% فى السنوات المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، ٢٠٠٨/٢٠٠٧ على التوالى[٢٨]، إلا أنه لم يستهدف الفقر ويتوازن بين الريف والحضر ومحافظات الوجه البحرى والقبلى حيث لوحظ تحيز هذا النمو لصالح الأغنياء وعدم تمكين الفقراء من الخروج من بوتقة الفقر.

(٢٧) تقارير البنك المركزى السنوية، سنوات متفرقة.

(٢٨) التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ٦٠.

## المبحث الرابع

## تأثير سياسات صندوق النقد الدولى على الفقر فى مصر

### ١/٤تأثير السياسة المالية على الفقر

جاء تبنى مصر لبرنامج الإصلاح الإقتصادى لإصلاح السياسة المالية من خلال برنامج التثبيت بغرض علاج عجز الموازنة مستخدما الآليات الآتية:

**١/١/٤ خفض الأنفاق العام:**

أنخفضت إجمالى النفقات العامة نسبة من الناتج المحلى الاجمالى من ٥٩,٧% إلى ٤٤,٣% إلى ٣٠,٥٥ ثم ٢٦,٧% فى الفترات ١٩٨١/ ١٩٨٥، ١٩٩٠/١٩٩٦ ١٩٩٨/١٩٩١ . ٢٠٠٥/١٩٩٩ على التوالى وكذلك أنخفضت النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لذات السنوات السابقة على التوالى ٣٦%، ٢٧,٥% ، ٢٣,٩% ، ٢٢,٤% كذلك أنخفضت النفقات الرأسمالية من ٢٣,٧% إلى ١٦,٨% ٦,٦% ، ٤,٣% لذات السنوات السابقة على التوالى وهو ما يستفاد منه أنكماش الدور الإقتصادى والاجتماعى للدولة فى هذه السنوات والذى افضى لأنخفاض حجم مساهمة الحكومة، وفى هذا الإطار نبين تطوير هيكل الأنفاق العام كما يلى[٢٩]:

**١/١/١/٤ : الاجور:**

زادت نسبة الأنفاق العام على الأجور كنسبة من الأنفاق الجارى إلى ٢٢,٢% بين ٩١/ ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩/٩٨ وهو ما يوضح زيادة الأجور الأسمية من خلال العلاوات السنوية الخاصة ولكن الاجور الحقيقية كانت اقل من معدلات لتضخم السائد أنذاك مما أثر على الفقراء ومحدودى الدخل حيث أنخفض مؤشر نمو الأجور من ١٣% إلى ٩% فى الفترة ١٩٩٤/١٩٩٣ ، ١٩٩٧/١٩٩٦ كما

(٢٩) د. عصام حسنى محمد: "الفقر فى مصر واستراتيجية استهداف الفقراء، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٣، يوليو ٢٠١١، القاهرة.

نخفضت نسبة الأجور من الناتج المحلى من ٦,٤ % إلى ٦,١% فى ١٩٩٣ / ٩٤ ، ٩٦ ، ١٩٩٧، ويفضى أنخفاض الاجور الحقيقية للأفراد إلى أنخفاض مستوى معيشتهم وزيادة نسبة القفقر بل وعلى إنتاجية الموظفين(٣٠).

كما ساهمت سياسة الحكومة بتجميد الوظائف وعدم التنمية فى وظائف جديدة وتحفيز الحصول على أجازات بدون أجر والتسريح المبكر للعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام فى زيادة معدلات الفقر وإنخفاض الدخول الحقيقية وإقتصار الزيادة فى الأجور فقط على العلاوة الإجتماعية وهو ما يعد مواجهة قاصرة التضخم(٣١).

**٢/١/١/٤: الدعم:**

تراجع نصيب الدعم المباشر الحقيقى فى الأنفاق الجارى من ٢٧,٨% إلى ١٤,٨% ثم ١٠% ثم ٧,٧% خلال الفترات ١٩٨٥/١٩٧٥ . ١٩٨٦-١٩٩١ . ١٩٩٩/١٩٩٢ . ٢٠٠٥/١٩٩٩ على التوالى وترجع زيادة الدعم لدعم السلع التموينية والإسكأن الشعبى والنقل ومنتجات الطاقة، وهو ما يستفاد منه خفض الدعم الموجه للفقراء ومحدودى الدخل والغاء الدعم العينى ورفع اسعار السلع التموينية،و اقتصاره فقط على القمح والخبز والشاي والزيت ودعم المزارعين بالاسمدة والبميدات والأدوية والبأن الاطفال(٣٢).

وأنخفض نصيب الفرد من الدعم المباشر الحقيقى . باسعار ١٩٩٥ . من ٢٨٦ جنيه إلى ١٩٧ جنيه حتى وصل ٥٨ جنيه فى الفترات ١٩٧٥، ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٨/٩٧ مما يشير لزيادة التضحية بالعدالة الإجتماعية وزيادة حدة الفقر لصالح

(٣٠) البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية الاعداد (١) ١٩٩٦، (١) ١٩٩٨، (٢ ، ١) ٢٠٠١.

(31) Shaban, (R,A), Assad ®, and al qudsi, (s): the challenged enemployment in the arabregion"international labour review, Geneva, vol,1,p. 34.

(٣٢) د. فوزى حليم رزق: "سياسات الإصلا الإقتصادى للدعم الغذائى فى مصر"، العدد ، ٤٤٩- ٤٥٠، يناير/ ابريل، القاهرة، ١٩٩٨، ١٠٩.

خفض عجز الموازنة العامة وكما نعلم إرتباط الدعم بخلل هياكل الاجور والاسعار والأنتاجية حيث تقدمه الدولة لخفض الاسعار والحد من التضخم ولكن افضى أنخفاض الدعم لزيادة معأناة الفقراء ومحدودى الدخل.

وتقدم الحكومة الدعم للعديد من السلع والخدمات لتوفر الاحتياجات الاساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، ولكن تتسم سياسة الدعم بالعديد من السمات التالية[٣٣]:.

(أ) أنخفاض الكفاءة الإقتصادية: تفضى التشوهات السعرية والمغالاة فى الاستهلاك على سوء تخصيص الموارد الإقتصادية، فمثلا يؤدى دعم الطاقة إلى توجيه الاستثمارات الناجمة عن الدعم نحو الاستثمارات كثيفة رأس المال دون كثيفة العمال مما يفضى لأنخفاض قدرة الإقتصاد القومى على استيعابه للعمالة الداخلة كما يدفع الدعم المتاح للكافة بغض النظر عن مستوى الدخل إلى المغالاة فى الاستهلاك لعدم تحمل المستهلك للتكلفة الحقيقية للأنتاج.

(ب) عدم العدالة الإجتماعية لسياسة الدعم: تتميز سياسة الدعم لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، واستفادة سكأن الحضر اكثر من الريف، وأستحواذ الوجه البحرى على القدر الاكبر من الدعم مقارنة بالصعيد، ناهيك عن عدم وصول الدعم إلى الفقراء وتسريبه لغير المستحقين مما يوصمه بعدم العدالة

**٣/١/١/٤ : الأنفاق على التعليم:**

وقد انخفض الإنفاق الجارى وكذلك تقلص حجم الأنفاق الإستثمارى فى ظل الحاجة الماسة لتجهيز المدارس والجامعات واكتظاظ الفصول والمدرجات بالطلبة، ونقص الموارد المالية لشراء السلع اللازمة للعملية التعليمية وصيأنة المنشأة التعليمية وتدهور البنية الأساسية للمدارس والجامعات، ولتعويض هذا النقص لجأت

(٣٣) د. عصام حسنى محمد: "الفقر فى مصر واستراتيجية استهداف الفقراء، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٣، يوليو ٢٠١١، القاهرة.

الدولة لزيادة الرسوم على كافة مراحل التعليم وهو ما يحد من مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وزيادة تكلفة التعليم على الأسر مما اضر بالفقراء وزيادة نسب التسرب من التعليم كما سمحت الدولة بمجموعات التقوية فى المدارس ولذلك ساهمت هذه الاعباء لزيادة نسب التسرب من التعليم خاصة وأن تكلفة الفرصة البديلة للتعليم الحكومى الابتدائى أعلى كما أن عائد هذا التعليم للفقراء والطالب منخفض[٣٤].

ويتحيز الإنفاق العام على التعليم لصالح التعليم الجامعى والمتوسط على حساب التعليم الأساسى وهو ما يعنى أنحيازه لفئات الدخل المرتفع والمتوسط على حساب الفقراء ومحدودة ومنخفضة الدخل، وهو ما يمثل مدفوعات تحويلية لصالح الاغنياء على حساب الفقراء[٣٥].

وينخفض مستوى تعليم الاسر الفقيرة ويزيد نسب تسربها ابنائها وفق مسح الأسرة لعام ١٩٩٧ أن متوسط سنوات الدراسة للفقراء المدقعين ٠,٧% من قيمته الاجمالية للفقراء و ٠,٤% من قيمة لغير الفقراء، كما أن ٥٠% من أطفال الفئة العمرية (٧-١١سنة) المتسربين من التعليم ينتمون إلى ادنى ٢٠% أنفاقاً[٣٦]،ويفسر عزوف ابناء الأسرة الفقيرة عن التعليم الأساسى لارتفاع تكلفته لهم والتى تمثل ٣% من دخل الأسرة بجانب تكاليفه الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، يتسرب الفقراء منه ويكونوا ادنى تعليم كما يشكل الرسوب المتكرر دافعا للتسرب منه بنسبة ٩٢,٥% ويأتى هذا فى ظل الأنحياز للتعليم العام فى الأنفاق العام على حساب

---

(34) Abdel Fadil, (M): "education expansion and income distribution in Egypt, 1952-1977 in Abdel khalek, (G), & tignor, ®, (eds), the plotical economy of income distribution in eypt, holmes, and Meyers publishers, inc, New York, 1982, pp. 353-354

(٣٥) د. عصام حسنى محمد: "الفقر فى مصر واستراتيجية استهداف الفقراء، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٣، يوليو ٢٠١١، القاهرة.

(36) Datt, (9), et al: "a profile of poverty" op.cit, pp30-40

التعليم الفنى المتوسط[٣٧] كما يتحيز الأنفاق العام على التعليم لصالح الاقاليم غير الفقيرة حيث تستفيد المناطق الحضرية أكثر من غيرها منه كماً ونوعاً حيث ينال الفقراء (٣,٧%) منه مقابل (٣١,٢%) للأغنياء[٣٨].

**٤/١/١/٤ : الأنفاق على الصحة:**

يوفر الأنفاق على الصحة الحياة الكريمة للأفراد من خلال توفير عرض الخدمات الصحية لكافة الفئات بالمجتمع خاصة الفقيرة والتى لا يمكنها توفيرها [٣٩].

ولكننا نجد تناقص نصيب الفرد من الأنفاق العام الحقيقى على الصحة من ١٧,١ إلى ٩,٨ جنيه بين ٨٢/٨١، ١٩٩١/٩٠وهو ما أفضى لتدهور هذه الخدمة ناهيك عن ضعف تأهيل الأطباء وهيئة التمريض وكذا ضعف الإنفاق على المستلزمات وتطوير المستشفيات، خاصة وأن الفقراء فى أشد الحاجة لتلك الخدمات حيث أنهم بحاجة لمزيد من الأنفاق العام الصحى عليهم[٤٠].

**٥/١/١/٤ خفض الإنفاق الإستثمارى:**

يؤثر أنخفاض الأنفاق العام الإستثمارى على الفقراء ومحدودى الدخل كمياً ونوعياً على كفاءة ونوعية وحجم الخدمة المقدمة فى كل مشروعات البنية الأساسية . المياه والصرف الصحى والكهرباء والنقل والمواصلات والطرق . وتأتى ذلك فى ظل السياسة المالية

---

(37) El-Bardi, (M): "Towards a pro-poor education policy for Egypt, in Nassar (H) and el-laithy , (H), eds socio economic policies and poverty alleviation programs in Egypt. Cairo: cefrs cairo university 2001, p. 425

(38) world bank: ARE, education se tor reviewe progress and priorities for the future, vol,imain report, Washington, D.c, published at www.wordbank org 2002,pp.31-32

- اشار تقرير البنك الدولى لعام ٢٠٠٧ أن أعلى نسبة امية بين الفقراء البالغة (٤١%) وبلغت بريف الوجه القبلى (٤٦,٤%) فى حين أن اقل نسبة امية بين الفقراء بالاقاليم الحضرية (٢٩,٣) وبلغت نسبة خريجى الجامعة بريف الوجهة البحرى بين الفقراء (١,٩٧) بينما بلغت (٥,٦١%) لغعير الفقراء.

(٣٩) عبد المنعم عبيد: "نحو هيكلة اجتماعية إقتصادية شاملة لقطاع الرعاية الصحية فى مصر"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ورقة عمل (١٨) اغسطس ٢٠٠٤، ص ١٥.

(40) Latowsky, (R,T): "PVO tiealth care, Egypt PVO sector study" world bank Washington. D.c.1997, p. 52

الأنكماشية فى إطار برنامج التثبيت وهو ما أثر بالتبعية على تشغيل العمالة والإضرار بمصالح الفقراء(٤١).

وأثر إنخفاض الإستثمار العام على إستفادة الفقراء من الخدمات العامة وهو ما أشار اليه تقرير البنك الدولى لعام ٢٠٠٧ عن الفقر فى مصر حيث كأن هناك تباين بين إستفادة الفقراء وغير الفقراء والمناطق الحضرية والريفية من هذه الخدمات فمثلاً بالنسبة لمياه الشرب النقية كانت الاستفادة فى المناطق الحضرية ٩٦,٢٧% ، ٨٢,٠٣ لغير الفقراء والفقراء على التوالى وفى حين كانت بالمناطق الريفية ٧٥,٤%، ٥٥,٤٤% لغير الفقراء والفقراء على التوالى، وبالنسبة للصرف الصحى كانت الاستفادة بالنسبة للمناطق الحضرية ٨٦,٩٦%، ٥٨,٨٦% والمناطق الريفية ٢٩,٦١% ، ١٦,١٣% لغير الفقراء والفقراء على التوالى وبالنسبة للكهرباء كانت ٩٩,٩% ، ٩٨,٩٦% و ٩٩,٣٢%، ٩٧,٧٦% فى الحضر والريف وغير الفقراء والفقراء على التوالى وتعكس هذه الأرقام وجود فجوة فى تقديم الخدمات بين الريف والحضر.

**٢/١/٤ : زيادة الإيرادات الضريبية:**

جاء برنامج التثبيت ليركز على زيادة الإيرادات الضريبة واصلاح الضريبة وإزالة التشوهات والمعوقات الضريبية التى تحد من زيادة الإنتاج والصادرات ومن ثم صدرت حزمة من القوأنين الضريبية منها القأنون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بفرض ضريبة المبيعات وتعديلاته وقأنون الضريبة على الدخل . الموحدة . رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والذى الغى بالقأنون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وبالنسبة لضريبة المبيعات والتى تفرض على كافة إستعمالات الدخل دون الإعتداد بأشخاص المتعاملين وظروفهم تعد أقل عدالة من ضريبة الدخل نظرً لمراعاتها للبعد الاجتماعى، وفى

(41)IMF: Are: staff report for 1993, articlem 17, consultation and request for extended Arrangement' aug 24 , 1993, p.8

المقابل تضر ضريبة المبيعات بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل نظراً لزيادة ميلهم الحدى للاستهلاك[٤٢].

**٢/٤: تأثير السياسة النقدية على الفقر:**

تهدف السياسة النقدية للإسراع بمعدلات التنمية الإقتصادية من خلال الحد من التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق الإستقرار الإقتصادى وتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية، وتحقيق استقرار الجهاز المصرفى، والتأثير على المستوى العام للنشاط الإقتصادى بتحديد حجم معدل نمو المعروض النقدى[٤٣]. وفى هذا الإطار سنتناول اثر أدوات السياسة النقدية على الفقر فيما يلى:

**١/٢/٤: تحرير سعر الفائدة:**

توجهت الدولة نحو تحرير سعر الفائدة منذ يناير ١٩٩٣ بدلا من تحديدها إداريا متخذة من سعر الفائدة على اذون الخزانة معياراً لتحديدها بهدف الوصول لسعر فائدة حقيقى يزيد عن معدل التضخم لتنشيط الادخار والحد من الاستهلاك لاستهداف التضخم والقضاء على ظاهرة الدولرة.

وزادت معدلات الفقر مع زيادة معادلات التضخم الذى كان ٤% ، ٤,٧% ، ٧,٢% ، ٨,٦%، فى أعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ على التوالى وهو ما تجاوز سعر فائدة الودائع لاجل ٣ شهور حيث كانت ٦,٦% فى نهاية يوليو ٢٠٠٦[٤٤]، ما افضى لزيادة حدة الفقر وتكاليف المعيشة وانخفاض

---

([42]) د/ عبد الحميد صديق: "دور السياستين المالية والإقتصادية فى معالجة الآثار السلبية لاقتصاد السوق، مصر المعاصر، العدد ٤٦٢، اكتوبر ٢٠٠٨ السنة المائة، القاهرة ٢٠٠٨، ص ١٥٠-١٥١.

([٤٣]) جنات السمالوطى: "الإصلا المالى والضريبى فى مصر، مصر المعاصرة، العددان، ٤٣٩، ٤٤٠ يوليو/ اكتوبر ١٩٩٥ ، ٢٣٧-٢٤٣.

([٤٤]) البنك المركزى المصرى: ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ١٣-١٤

- وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية لخطة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٤٧

الدخول الحقيقية للافراد، ومن ناحية اخرى أدت السقوف الائتمأنية التى فرضت على الجهاز المصرفى بهدف الحد من الائتمأن وامتصاص السيولة أدت إلى تخفيض حجم الائتمأن الممنوح للقطاعات الإقتصادية المختلفة بالتالى زيادة حجم الطاقات الأنتاجية العاطلة وأنخفاض مستوى الأنتاج المحلى فى كثير من الشركات، ومن ثم التاثير السلبى على العمالة المحلية ومن جهة اخرى ادى ارتفاع سعر الفائدة بسبب طرح اذون الخزانة والسندات الحكومية لتمكين الحكومة من الإقتراض من السوق النقدى والمالى لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى زيادة تكلفة رأس المال ومن ثم ضعف اقبال المستثمرين واصحاب المدخرات من استثمار اموالهم فى مشروعات استثمارية جديدة وتفضيل شراء اذون خزانة وسندات حكومية باعتبارها افضل استثمار مربح ومضمون ومعفى عائده من الضرائب وكأن من نتيجة ذلك أيضاً زيادة معدلات البطالة[٤٥].

**٤/٢/٢: تحرير سعر الصرف:**

ساهم تحرير سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية والسماح بتداول النقد الاجنبى فى كافة البنوك وشركات الصرافة بهدف زيادة الاستثمارات وتدفق الدولار للداخل وزيادة الرصيد النقدى لدى البنك المركزى ولكن لهذا التحرير اثر سيء على الفقراء ومحددى الدخل نظراً لارتفاع اسعار الواردات جراء خفض قيمة الجنيه، وهو ما أفضى لخفض الدخول الحقيقية للفقراء، كما ساهم تحرير سعر الصرف فى يناير ٢٠٠٣ لزيادة معدل التضخم[٤٦].

**٤/٣: تأثير السياسة التجارية على الفقر:**

جاء تحرير الأسعار والسياسة التجارية فى ضوء تبنى مصر برنامج التكييف الهيكلى يهدف تحرير الإقتصاد وحفز القطاع الخاص وزالة التشوهات السعرية وتحرير اسعار قطاع الزراعة خاصة المحاصيل الزراعية والغى التوريد الاجبارى للأرز وزيادة سعر توريده

---

(٤٥) ولا يخفى علنيا أيضاً ان برامج التكييف الهيكلى للبنك الدولى التى تتكامل مع برامج تثبيت صندوق النقد الدولى أدت أيضاً إلى زيادة مشكلة البطالة حيث تبنت تلك البرامج برامج للخصخصة وتحرير التجارة الخارجية مما كان له آثار سلبية على مشكلة البطالة

(٤٦) وزارة التنمية الإقتصادية، تقرير متابعة التنمية الإجتماعية لخطة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٤٦

وكذلك القمح وقصب السكر وخفض الدعم الموجه للمدخلات الزراعية كالأسمدة والتقاوى والمبيدات الحشرية وأنخفاض دعم فائدة القروض الزراعية والغى التسويق التعاونى للقطن، وافضى تحرير القطاع الزراعى واسعاره فى زيادة حجم البطالة والفقر وتفاوت توزيع الدخول،و حيث ادت تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر لتركيز ملكية الأراضى الزراعية لدى الأغنياء، والاستخدام الكثيف الرأس المال دون العمالة مما زاد معه نسبة البطالة فى القطاع الزراعى فى ظل استغناء الشركات الزراعية عن العمالة حيث أنخفضت العمالة الزراعية من ٣٤,٧% إلى ٣٢% قبل وبعد برنامج الأصلاح الإقتصادى[٤٧].

وأدى تحرير الأسعار الزراعية والغاء الدعم للسلع الزراعية إلى التخلى عن نظام الدورات الزراعية والتوجه نحو زراعة محاصيل تحقق الربح مما أفضى لرفع تكاليف المعيشة بارتفاع الاسعار والحد من الطلب على العمالة وزيادة حدة الفقر والمديونية فى الريف وزيادة الهجرة منه إلى الحضر بحثا عن العمل.

**٤/٤: أوجه القصور فى استراتيجيات صندوق النقد الدولى**

عندما كانت الأزمات تضرب دولة ما كأن صندوق النقد الدولى يصف حلولاً معيارية بالنسبة له، دون الأخذ فى الاعتبار الآثار المحتملة لهذه الحلول على سكأن الدولة المطابقة بتطبيقها، وهناك وصفة واحدة للصندوق ولا يبحث الصندوق عن آراء بديلة، وكانت الايدولويجيا هى التى تقود وصفات العلاج وكأن المفترض أن تتبع الدول خط صندوق النقد الدولى دون مناقشة، وهذه الطريقة لا تعطى نتائج سيئة فقط فى اغلب الاحيأن لكنها غير ديمقراطية ايضاً وحاليا لا يقدم صندوق النقد الدولى اموالاً إلا إذا بدأت الدول فى تطبيق سياسات مثل خفض العجز فى الموازنة أو زيادة الضرائب او زيادة معدل الفائدة مما يؤدى إلى أنكماش الإقتصاد والصندوق

---

(٤٧) هدى السيد: أثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع خريف ١٩٩٧، ص ١٢٩-١٤٠.

د/ هبة نصار: بعض الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلا الاقتصادى فى مصر، د/ جودة عبد الخالق، د/ هناء خير الدين تحرير الإصلا الاقتصادى واثارة التوزيعية، المؤتمر العلمى الثالث لقسم الاقتصاد ٢٣٠٢١ نوفمبر ١٩٩٢ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ط ١ ، ١٩٩٤، ص ١١١

كما يرى أن كل شيء يقع تقريبا ضمن مجاله طالما أن أية قضية هيكلية يمكن أن تؤثر على الأداء الكلى للاقتصاد[٤٨].

**١/٤/٤: شروط صندوق النقد الدولى:**

يدعى صندوق النقد الدولى أنه لا يملى أبداً شروط أي اتفاق لقرض، وأنما يتفاوض مع الدولة المقترضة، ولكن فى الواقع تعتبر تلك المفاوضات أحادية الجانب تكون فيها كل القوة فى يد الصندوق ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن الدول التى تلتمس مساعدة الصندوق تكون فى حاجة شديدة للأموال.

أن عملية فرض الشروط لم تولد سوى الاستياء فهى لم تنجح فى أن تحقق التنمية فى العديد من الدول النامية وفى بعض الحالات كانت تلك الشروط خاطئة فكان لتحرير السوق المالى فى كينيا، والتقشف المالى فى شرق آسيا آثاراً معاكسة على تلك الدول.

**٢/٤/٤: صندوق النقد الدولى وسياسات الخصخصة:**

لقد تعامل صندوق البنك الدولى مع قضية الخصخصة من منظور أيدلوجي ضيق فحواه هو وجوب مواصلة الخصخصة باسرع ما يمكن، وكانت النتيجة أن الخصخصة لم تجلب فى اغلب الاحيأن المكاسب التى وعدت بها، لقد خلقت المشكلات التى نشأت عن هذا الاخفاق نفوراً من فكرة الخصخصة ذاتها، ويركز صندوق النقد الدولى على قضايا الإقتصاد الكلى مثل حجم العجز الحكومى اكثر من تركيزه على القضايا الهيكلية مثل كفاءة وتنافسية الصناعة، او معأناة الأفراد نتيجة تلك السياسات لقد نفذت الخصخصة على حساب المستهلكين والعاملين ايضاً ، فكأن يجب أن يأخذ الصندوق فى الاعتبار التكلفة الإجتماعية المرتبطة بالبطالة الناتجة من سياسات الخصخصة[٤٩].

---

(٤٨) التكيف الاقتصادى فى عشر سنوات التكيف الاقتصادى والاصلا فى البلدان ذات الدخل المنخفض صندوق النقد الدولى ابحاث غير دورية فبراير، ١٩٩٨، ١٥٦

(٤٩) د. محمود غراب، دور سياسات صندوق النقد الدولى فى إشعال الثورات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١١، يوليو ٢٠١٣، القاهرة.

ويعتبر الفساد من اكثر القضايا أثارة للقلق بالنسبة لعملية الخصخصة، ففى نهاية الأمر أن كانت الحكومة التى تدير الشركات الحكومية فاسدة فلنتذكر أنها نفسها هى التى ستدير عملية الخصخصة، لذلك فشلت الخصخصة فى العديد من الدول فى أن تكون قوة فاعلة فى عملية التنمية.

**٣/٤/٤: صندوق النقد الدولى وإستراتيجيات التحرير:**

تؤمن ايديولوجية الصندوق أن فرص عمل جديدة أكثر أنتاجية سوف تنشأ بمجرد استبعاد فرص العمل القديمة الأقل كفاءة التى نشأت وراء جدرأن الحماية لكن لم يكن الأمر فى الواقع العملى بهذه البساطة حيث تعانى الدول النامية من عجز فى رأس المال لقد جعل الصندوق الأمور اسوأ مما كات عليه فى العديد من الدول أن السبب وراء ما يثيره تحرير التجارة من معارضة قوية هو أن تحرير التجارة اخفق فى تحقيق وعودة بل ادى بدلا من ذلك إلى مزيد من البطالة، أن الدولة الغربية دفعت وشجعت تحرير التجارة بالنسبة للمنتجات التى تصدرها، غير أنها فى الوقت نفسه استمرت فى حماية القطاعات التى تخشى عليها من منافسة الدول النامية وتقتصر الدول التى تواجه ازمة أنها لا خيار لديها سوى القبول بطلبات الصندوق.

## النتائج

١- زادت نسبة الفقر فى مصر، كما حدثت أيضاً زيادة فى فجوة الفقر خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ متواكبة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، وذلك مقارنة بالفترات التى سبقت تنفيذ البرنامج. كما شهدت الفقرات التى تلت تلك المرحلة زيادة مضطردة فى نسبة الفقر ونطاقه ومؤشراته سواء الفقر المطلق أو مؤشر حدة الفقر، مؤشر فجوة الفقر وفى معظم فترات الدراسة فى كافة أقاليم الجمهورية وخاصة الوجه القبلى ، مما يؤكد صحة الفرض الأول والثانى.

٢- لم تنجح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تم تطبيقها فى مصر خلال فترة الدراسة فى الحد من ظاهرة الفقر، فعلى الرغم من تزايد النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة وبخاصة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ إلا أنه لم يستهدف الفقر أو التوازن بين الريف والحضر أو محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى، ولم تستطع تلك البرامج من تمكين الفقراء من الخروج من بوتقة الفقر. وهو ما يؤكد صحة الفرضين الأول والثانى.

٣- إن نموذج التنمية الاقتصادية المتبع فى مصر يفتقر إلى جوانب اجتماعية أساسية، اهمها توزيع عوائد التنمية بشكل عادل، ورغم التحسن الذى طرأ على المؤشرات النقدية والمالية إلا أن تحسن هذه المؤشرات لم يواكبها تحسن فى المؤشرات الحقيقية للاقتصاد المصرى بل واكب ذلك ضغط النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية، ومازال الفقراء يعانون من الامية والمرض وعدم توافر المسكن الصحى وسوء التغذية والهجرة من المناطق الريفية إلى الحضر، وعلى الرغم من اتساع شبكة الأمان الاجتماعى إلا انها لم تنجح فى التوجه الصحيح للفقراء حيث زادت نسبة الفقر فى مصر من ١٩,١% عام ٢٠٠٥ إلى ٢١,٦% عام ٢٠٠٩ ثم ٢٥,٢% عام ٢٠١١ إلى أن بلغت ٢٦,٣% عام ٢٠١٣ وهو ما يؤكد صحة الفروض.

## التوصيات

١- يجب إعادة تخصيص الأنفاق العام لحساب الفقراء ويستلزم دعم الفقراء وضع سياسات وبرامج تنفذ من خلال موازنة الدولة ورقابتها ومتابعة ورقابة تنفيذها، ويستلزم الحد من الفقر مواجهة مشكلة البطالة والتوسع فى الصناعات كيثيفة العمالة والتنمية الزراعية ودعم المشروعات الصغيرة وتعزيز الروابط بين المشروعات الكبيرة والصغيرة مما قد يسفر عن إنشاء تكتلات تجارية بينهما وتوظيف التكنولوجيا الحديثة فى احداث تغيرات هيكلية واقتصادية واجتماعية لزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق والتصدير ودعم القطاعات التصديرية ورفع قدرتها التنافسية.

٢- توجيه الجزء الاكبر من المنح والقروض التى تحصل عليها مصر إلى تنمية الصناعة المصرية.

٣- تغيير الرؤية النمطية للحكومة فى النظر لزيادة السكان باعتبارها المشكلة الأساسية فى عدم شعور المواطنين بزيادة معدلات النمو، وأن يتم الاستثمار فى الموارد البشرية باعتبارها أهم الموارد الاقتصادية.

## المراجع باللغة العربية :


١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢.
٢. البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقصتادية الاعداد (١) ١٩٩٦، (١) ١٩٩٨، (٢ ، ١) ٢٠٠١.
٣. البنك الدولى: "تقرير التنمية فى العالم " القاهرة، مؤسسة الاهرام، ٢٠١٠.
٤. البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم " القاهرة، مؤسسة الاهرام، ١٩٩٠.
٥. البنك المركزى المصرى: ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
٦. تقارير البنك المركزى السنوية، سنوات متفرقة.
٧. التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.
٨. التكييف والنمو ودور الصندوق، مجلد ٢٣ ، رقم ١، عدد مارس، ١٩٨٦.
٩. جنات السمالوطى: "الإصلاح المالى والضريبى فى مصر، مصر المعاصرة، العددان، ٤٣٩، ٤٤٠ يوليو/ اكتوبر ١٩٩٥ .
١٠. د. عصام حسنى محمد: "الفقر فى مصر واستراتيجية استهداف الفقراء، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٣، يوليو ٢٠١١، القاهرة.
١١. راجع فى ذلك البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم، الفقر، "الاهرام ، القاهرة، ١٩٩٠.
١٢. رمزى، زكى، فكر الأزمة، ١٩٨٧.
١٣. عبد الحميد صديق: "دور السياستين المالية والإقتصادية فى معالجة الآثار السلبية لاقتصاد السوق، مصر المعاصر، العدد ٤٦٢، اكتوبر ٢٠٠٨ السنة المائة، القاهرة ٢٠٠٨.
١٤. عبد المنعم عبيد: "نحو هيكلة اجتماعية إقتصادية شاملة لقطاع الرعاية الصحية فى مصر"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ورقة عمل (١٨) اغسطس ٢٠٠٤.

١٥. فوزى حليم رزق: "سياسات الإصلاح الإقتصادى للدعم الغذائى فى مصر"، العدد ، ٤٤٩– ٤٥٠، يناير/ ابريل، القاهرة، ١٩٩٨.

١٦. فيليب عطية: أمراض الفقر، المشكلات الصحية فى العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت رقم ١٦١، مايو، ١٩٩٥.

١٧. كريمة كريم: "الفقر وتوزيع الدخل فى مصر"، منتدى العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٤.

١٨. محمود غراب: "دور سياسات صندوق النقد الدولى فى اشعال الثوارات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١١، يوليو ٢٠١٣.

١٩. النجار، سعيد: الخطأ والصواب فى سياسات أذون الخزانة، كتاب الأهرام الاقتصادى، إبريل ١٩٩٢.

٢٠. هبة نصار: بعض الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى نصر، فى د/ جودة عبد الخالق، د/ هناء خير الدين تحرير الإصلاح الاقتصادى واثارة التوزيعية، المؤتمر العلمى الثالث لقسم الاقتصاد ٢٣٠٢١ نوفمبر ١٩٩٢ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ط ١ ، ١٩٩٤

٢١. هدى السيد: أثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع خريف ١٩٩٧، ص ١٢٩–١٤٠.

٢٢. وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية لخطة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

## المراجع باللغة الأجنبية:


1. Abdel Fadil, (M): "education expansion and income distribution in Egypt, 1952-1977 in Abdel khalek, (G), & tignor, ®, (eds), the plotical economy of income distribution in eypt, holmes, and Meyers publishers, inc, New York, 1982,
2. Adjustment programs in Africa, IMF, Washington April,1985,p4.
3. Anand, S, reavallion, m: "Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services", the journal of economic perspectives, voi.7. No,1, 1993,.
4. Datta, G,& Merman, J,, "Household income or household income percapita in welfare comparison" world bank, staff working paper No, 378, wahsington, D,C,1990
5. Dobronogav, a and tarrukh, i: economic growth in Egypt: constraints and determinants" Washington, d.co world bank, MENA, working poper, 3068. 2005
6. Driskool, David, what is IMF? External reation administration, IMF, Washington, D.C.,2003.
7. El – laithy (H) and All: "poverty alleviation and development, center for developing countries studies, faculty of economics, cairo university, 2000
8. El-Bardi, (M): "Towards a pro-poor education policy for Egypt, in Nassar (H) and el-laithy , (H), eds socio economic policies and poverty alleviation programs in Egypt. Cairo: cefrs cairo university 2001
9. Goldstein, Morris, the Asian, financial crisis causes, cures, and implication, D.C, international institute for economic,1998
10. Hageaars aldi: 'the finition and measurement of poyerty", in perspectives, new york, 1991

11. IMF: Are: staff report for 1993, articlem 17, consultation and request for extended Arrangement' aug 24 , 1993
12. Latowsky, (R,T): "PVO tiealth care, Egypt PVO sector study" world bank Washington. D.c.1997
13. Micheal Lipton: "demography & poverty", working paper, No,623, 1983
14. penate schadert: noverty in developing countries: its definition, extent and implications economics, vol, 49, 50 , 1994
15. Shaban, (R,A), Assad ®, and al qudsi, (s): the challenged enemployment in the arabregion"international labour review, Geneva, vol,1.
16. source: International monetary fund: annual report, 2012.
17. source: world Bank-Arab Republic of Egypt, poverty assessment uptate, social and economic dvelopment Groub, middle East and North Africa, Report, No.39885 EGt.
18. streeten, p, & All: "First things firist meeting basic human needs in develbing countries" world bank oxford university press, 1981,
19. The policy studies institute: "the definition and measurement of poverty" A seminar sponsored by, D.H.S.S" social security research, London,1992
20. Todaro, M.P. "Economic development", 5th edition, Longman, New York, Lodon, 1994
21. undp and Ilo: towards poverty eradication in the sudan, april, 1998
22. United nations development programs Asian committee, finance and Banking, UNDP, Newyork,1997
23. world bank: ARE, education se tor reviewe progress and priorities for the future, vol,imain report, Washington, D.c, published at www.wordbank org 2002